عميد الشريعة لـ (صوت الجامعة):

نسعى إلى تطوير خطة الكلية وتشعيب تخصصاتها

حوار : محمد الشيخ

قامت صحيفة «صوت الجامعة» باجراء لقاء مع الدكتور على المحمدى عميد كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية حول ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطرى لمعرفة اهم دوافع انعقادها وهل استطاعت هذه الندوة ان تحقق الاهداف المرجوة منها وما هى أهم التوصيات التى توصلت اليها.

وفى بداية هذا الحوار قمنا بسؤال عميد كلية الشريعة عن اهم الاسباب التى دفعت كلية الشريعة الى عقد هذه الندوة فقال : اننا عقدنا هذه الندوة لعدة اسباب وذلك لان اى انسان لا يرضى عن عمله وانما يطلب المزيد للوصول الى الافضل ، فلقد كان الدافع الاساسى هو الاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين فى هذا المجال لكى نقيم عملنا فى ضوء ذلك لكى نختار منها الافضل.

واضاف قائلا : كما كان من اهم دوافعنا لعقد هذه الندوة ان نتعرف على الكفاءات الموجودة فى الوطن العربى والمجتمع الاسلامى ، فلا شك ان مثل هذه اللقاءات تساعد على تلاقح الافكار وتؤدى الى توليد الرأى والرأى الآخر ، ولا شك ان ذلك يعطينا فرصة طيبة ومجالا واسعا لاختيار افضلها واحسنها.

وعندما سألناه عن الجامعات التى اشتركت فى هذه الندوة قال : هناك

د. على المحمدى

جامعات كثيرة ساهمت بالاشتراك فى هذه الندوة ، فلقد حضر فيها اساتذة وخبراء من جامعات جمهورية مصر العربية والامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين وباكستان ، كلهم متخصصون فى القانون والقانون المقارن.

وعن مدى تحقيق الندوة للاهداف المرجوة منها ، قال الدكتور المحمدى : فى اعتقادى ان الندوة استطاعت ان تحقق الاهداف المرجوة منها ، فالبحوث التى ألقيت والمحاور التى نوقشت والآراء التى عرضت اظهرت لنا الرضا عن هذه الندوة ، فلقد استفاد كل الحاضرين استفادة كبيرة ، فاذا كان الحديث يقول : «انتم شهداء الله على خلقه فدعنى اقول ان الحضور لهم شهداء على هذه الندوة ونجاحها.

وعن أهم التوصيات التى اثمرت عنها الندوة واهم النتائج التى توصلت اليها قال عميد كلية الشريعة : استطعنا من خلال هذه الندوة ان نوضح اهمية العلاقة بين الشريعة والقانون المتمثلة فى مرجعية الشريعة العليا واستخدام القانون كاداة لتحقيق مقاصد الشريعة ، وان توضح اهمية الاسراع فى تقنين احكام الشريعة مع الالتزام الكامل بمرجعية الشريعة العليا.

واضاف الدكتور المحمدى قائلا : يجب ضرورة مراجعة مقررات تخصص القانون والشريعة لكى تستجيب لواقع وحاجات مجتمعنا القطرى وتكون مسايرة للاتجاهات العالمية وينبغى تصنيف هذه المقررات بين اجبارى واختيارى.

وعندما سألناه عن الفائدة العملية لهذه الندوة قال : ان اهم فائدة هى تطوير خطة كلية الشريعة وتشعيب تخصصاتها وتشجيع التاليف المحلى فى المقررات التى تخدم تحقيق هذا الهدف وكذلك تشجيع ابنائنا القطريين للانخراط فى سلك القانون لتخريج الكوادر الوطنية.